

## كيف يؤثر كوفيد-19 على النظم الغذائية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

### قطاع معرض للخطر لكن تناول الأسماك مأمون

أحدثت جائحة كوفيد-19 أزمة على مستوى الصحة العامة أعقبتها أزمة اقتصادية جارية بسبب التدابير التي اتخذتها البلدان من أجل احتواء معدل الإصابة، على غرار الإغلاق التام وحظر السفر وإغلاق المؤسسات وسواها من تدابير. ومع أنّ مؤسسات بيع المواد الغذائية بالتجزئة على غرار المحال الكبرى والبقالة ومحال المستلزمات والخدمات السريعة ومطاعم الوجبات الخارجية (السفريات) تُعتبر أساسية ولم تتوقف عن العمل، فإنّ التدابير المتخذة لاحتواء تفشي جائحة كوفيد-19 قد خلّفت بيئة قد يصبح فيها من الصعب الحصول على الغذاء.

ومع أنّ كوفيد-19 لا يطل الأسماك، لا يزال قطاع الأسماك عرضة لتأثيرات غير مباشرة جراء الجائحة من خلال تغير طلب المستهلكين أو الوصول إلى الأسواق أو مشاكل لوجستية متصلة بالنقل والقيود المفروضة على الحدود. وسوف ينعكس هذا بدوره سلبيًا على سبل عيش صيادي الأسماك ومستزعي الأسماك، إضافة إلى الأمن الغذائي والتغذية للسكان الذين يعتمدون بشكل كبير على الأسماك للحصول على البروتينات الحيوانية والمغذيات الدقيقة الأساسية.

وبموازاة ذلك، أدت كذلك انطباعات مزللة في بعض البلدان إلى تراجع استهلاك الأغذية البحرية مما أدى إلى انخفاض أسعار المنتجات السمكية. ويؤكد هذا الحاجة إلى تواصل واضح حول كيفية انتقال الفيروس وعدم ارتباط ذلك بتناول الأغذية البحرية.

### حماية كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

تتسم مجمل الأنشطة اللازمة لتسليم الأسماك والمنتجات السمكية من الإنتاج إلى المستهلك النهائي بتعقيدها. فعلى الصعيد العالمي، تتفاوت التكنولوجيات المستخدمة من الحرفي منها إلى الصناعية للغاية. وتشمل سلاسل القيمة الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. أما الأنشطة الرئيسية في سلسلة الإمداد الخاصة بمصايد الأسماك أو تربية الأحياء المائية فهي الصيد وإنتاج تربية الأحياء المائية والتجهيز والنقل والبيع بالجملة والتجزئة. وقد تكون كل حلقة من هذه السلسلة عرضة للاختلالات أو التوقف بفعل تأثيرات جائحة كوفيد-19. فإذا ما كُسرت إحدى هذه الحلقات التي تربط المنتج بالمشترى وبالبايع بفعل المرض أو تدابير الاحتواء، ستتتالى التداعيات على شكل سلسلة اختلالات ستؤثر بدورها على اقتصاد هذا القطاع. ولن يكون بالإمكان تحقيق النتيجة المرجوة أي استهلاك الإنسان للأسماك والمنتجات السمكية إلا من خلال حماية الحلقات التي تربط المنتج بالمشترى وبالبايع

وكل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد. وعليه، من الضروري في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية توفير أقصى قدر ممكن من الحماية.

## 1- خفض أنشطة الصيد أو توقفها بسبب تراجع الطلب و/أو انخفاض الأسعار.

تشير الأدلة الأولية إلى تراجع جهود الصيد في بعض من أفريقيا وآسيا وأوروبا لأسباب متعددة. فعلى سبيل المثال، ستكون الأساطيل التي تعتمد بشكل مكثف على أسواق التصدير (على غرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأيرلندا) وعلى الأنواع الأعلى قيمة (مثل سرطان البحر) الأكثر تأثرًا.<sup>1</sup> ومن شأن التدابير الصحية (التباعد الجسدي بين الطواقم في البحر ووضع أقنعة الوجه وسواها) أن تجعل بدورها عملية الصيد أصعب وأن تؤدي إلى توقف النشاط أو خفضه. والإمدادات المحدودة (مثل الثلج ومعدات الصيد والطعوم) بسبب إقفال المحال أو تعذر توفير المدخلات بالدين، تحدّ بدورها من أنشطة الصيد. ويشكل نقص اليد العاملة مشكلة إضافية حيث أنّ بعض الطواقم تتألف من عمال مهاجرين قد يتعذر عليهم عبور الحدود الوطنية في الوقت الراهن.<sup>2</sup> وإضافة إلى ذلك، يتأثر مستوى الصيد الحالي بفعل التفاوت في توافر التجهيزات التي تضمن سلامة الطواقم الصحية ومسؤوليات مالكي السفن في حال استئناف النشاط وأهلية الطاقم للحصول على مساعدات كالبطالة الجزئية والإقفال المؤقت وتوافر نظم دعم للمحافظة على النشاط الأساسي والمواءمة بين مختلف آليات الدعم (الاقتصادي وسواها).<sup>3</sup>

### تشمل تدابير حماية الإنتاج والدخل ما يلي:

- اعتبار صيادي الأسماك وأفراد الطواقم، إذا لم تكن هذه الحال بعد، "عمالاً أساسيين" على اعتبار أنهم يؤمنون الغذاء للأمة؛
- تسريع إجراءات استصدار تأشيرات الدخول لليد العاملة المؤقتة والموسمية والأجنبية لإنتاج الأغذية البحرية؛
- ربط مراكز أو قرى الصيد بخدمات من قبيل مطابخ المجتمع المحلي في المنطقة حيث بالإمكان قلي أنواع أصغر حجمًا من الأسماك (السردين والماكريل والأنشوفة) بسهولة وإتاحتها بأسعار ثابتة حيثما أمكن ذلك؛
- زيادة كمية الأغذية البحرية التي تشتريها الحكومات للاستخدامات المؤسسية (في السجون والمستشفيات وبرامج التغذية المدرسية وسواها) وأيضًا لتوزيعها في إطار المساعدات الغذائية؛
- إطالة موسم الصيد للتعويض عن الخسائر الاقتصادية؛
- إعطاء تعويضات لمالكي السفن وطواقمها في حال تعذر عليها الصيد؛
- الحد من مستوى الصيد الجاري حاليًا (من خلال فرض حصة جماعية وشفافة أو اعتماد نظام السحب بالقرعة مثلاً) لتلبية الطلب الحالي بموازاة الحرص على تجنب أي تأثيرات سلبية لذلك على الأمن الغذائي المحلي؛
- والطلب إلى الوزارات الحكومية تحديد سعر أدنى لكل من أنواع الأسماك الهامة حيثما أمكن ذلك.

<sup>1</sup> <http://www.rfi.fr/es/europa/20200320-el-mercado-de-pescado-fresco-se-derrumba-en-europa-por-el-coronavirus>

<sup>2</sup> <https://elpais.com/economia/2020-03-26/los-pescadores-recogen-sus-redes.html>

<sup>3</sup> معلومات من Comité national des pêches maritimes et des élevages marins (CNPMEM) في 28 مارس/آذار 2020 (<https://www.comite-peches.fr/la-peche-francaise-dans-le-brouillard/>)

## 2- تفاوت التأثيرات في إنتاج تربية الأحياء المائية في ظلّ الارتياح بشأن المستقبل

سوف تتفاوت تأثيرات إنتاج تربية الأحياء المائية. وبفعل الاختلالات في الأسواق، سيتعذر على مستزاعي الأسماك بيع مصيدهم وسيتعين عليهم الإبقاء على كميات كبيرة من الأسماك الحية التي يتعين علفها لفترة وسيطة. ويؤدي هذا إلى زيادة التكاليف والنفقات والمخاطر. وقد أفيد عن تأثير بعض الأنواع المستزرعة المخصصة للتصدير (مثل البنغاسيوس) بإغلاق الأسواق الدولية (الصين والاتحاد الأوروبي).<sup>4</sup> ويتأثر استزراع الأسماك الصدفية (مثل المحاريات) بشكل رئيسي بسبب إقفال الخدمات الغذائية (مثل السياحة والفنادق والمطاعم) والبيع بالتجزئة (مثلاً الاتحاد الأوروبي). وإضافة إلى ما تقدم، وبسبب فرض مجموعة واسعة من القيود من قبل بلدان مختلفة على حركة الشحن والتخليص في المطارات وسواها، قد يصعب على العاملين في المفاص وتجار المخزونات البيضاء التداول بتلك المخزونات البيضاء لإنتاج البيض، مما قد يؤدي إلى تراجع حاد في الإنتاج. ويمكن أن تستفيد في المقابل تربية الأحياء المائية على نطاق صغير من الخسائر المنافسة على الواردات من الأسماك. وقد تتأثر أيضاً طاقة الإنتاج في تربية الأحياء المائية بفعل صعوبة الحصول على المدخلات (البيض والعلف) وإيجاد اليد العاملة اللازمة نتيجة الإغلاق التام.

### تشمل تدابير الحفاظ على العمليات ما يلي:

- إعلان تربية الأحياء المائية معادلة للزراعة لأغراض الإقراض ذي الأولوية في القطاع وتأمين المحاصيل والتعريفات الخاصة بالطاقة وغيرها من الرسوم؛
- وزيادة فرص استفادة مستزاعي الأسماك من برامج الإقراض والتمويل الصغير مع خفض معدلات الفائدة والتسديد المرن للقروض وإتاحة خيارات لقروض إعادة الهيكلة وجدول الدفع ذات الصلة؛
- وتخصيص برامج تشمل الخسائر في الإنتاج والدخل للحفاظ على سلاسل الإمداد المحلية للأغذية البحرية ولضمان استمرارية العمليات؛
- القروض المتعثرة المستخدمة لدفع الأجور والقروض بفائدة متدنية لإعادة تمويل الدين القائم؛
- تخفيف المدفوعات أي تعليق بعض الالتزامات المالية مثل رسوم الخدمات والضريبة العقارية والرهونات؛
- وتبني الإنتاج حيثما يلاحظ تراجع في الطلب أو في الوصول إلى الأسواق، خاصة في حال بقيت الصادرات بطيئة وتمت خسارة اليد العاملة في المزارع.

## 3- المجهزون والأسواق والتجارة تكيف مع التحوّل في الطلب

يعتمد قطاع الأسماك والمنتجات السمكية بشكل خاص على قطاعات الخدمات الغذائية وهو يتأثر بالتالي بشكل كبير بالتغيرات التي تشهدها الخدمات الغذائية. وفي ظلّ فرض البلدان تدابير الإغلاق التام، تقفل المطاعم والفنادق والمدارس والجامعات والمقاصف العاملة فيها أبوابها، مما يؤدي إلى انخفاض نشاط العديد من باعة الأسماك بالجملة وإلى غياب مصارف بعض أنواع الأسماك الطازجة العالية القيمة. وقد أفيد أنّ شراء المواد الغذائية بدافع الهلع قد عاد بالنفع على الأسماك والمنتجات السمكية المعبأة سلفاً أو المجلدة أو المعلبة، ولكنها قد تعجز على مواصلة توفير الإمدادات للأسواق في حال عدم توافر المواد الأولية وبفعل مشاكل لوجستية أخرى. وعلى وجه التحديد، في ظلّ

<http://vietfishmagazine.com/news/pangasius-industry-has-been-hit-by-covid-19.html> 4

قيام البلدان بإقفال حدودها، قد يحدث تأخير عند المعابر الحدودية وإلغاء للرحلات الجوية وهو ما قد يؤثر بدوره على تجارة السلع في مقابل تسجيل ارتفاع ملحوظ في كلفة النقل. وستعني القيود على الدخول إلى الأسواق وتراجع الطلب أن تخزين الأسماك والمنتجات السمكية قد يطول لوقت أكبر. ولهذا تداعياته على الفاقد والمهدر من الأغذية بفعل التغيرات في الجودة إضافة إلى التكاليف الإضافية بالنسبة إلى المجهزين والمصدرين والمستوردين والتجار. وفي الوقت نفسه، يؤدي هذا الوضع الذي لا سابق له إلى ممارسات ابتكارية واعدة من شأنها أن تؤثر على طريقة عمل القطاع في المستقبل.

#### تشمل تدابير دعم سلاسل الإمداد ما يلي:

- في مجال التجارة الدولية، وفي مسعى مشترك إلى المحافظة قدر المستطاع على حرية التدفقات التجارية، توجيه نداء من جانب رؤساء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية للوقاية من القيود المفروضة على الحدود على تجارة الأغذية لتجنب حدوث نقص فيها، مع التشديد على أهمية نشر المعلومات عن التدابير التجارية المتصلة بالأغذية؛<sup>5</sup>
- ضمان الوصول إلى سلاسل الإمداد وبالنسبة إلى عمليات الصيد التي تباع إنتاجها في الخارج، ضمان استمرارية القدرة على الدخول إلى الموانئ والسكك الحديدية والمعابر الحدودية وتعاون المسؤولين فيها للمحافظة على مبيعاتها؛
- ضمان استقرار الوصول إلى مصايد الأسماك من خلال الحد من الأعباء غير الضرورية التي تمنع النفاذ والصيد المستدام في مناطق الصيد؛
- مواصلة تقديم الدعم لسلاسل الإمداد (مثلاً باستخدام مرافق التخزين المؤقت للأسماك وتحويل الأسماك إلى الأسواق المحلية والعمل مع المجهزين لتكثيف العرض مع الأسواق المحلية واستبدال المنتجات المعدة سابقاً للأسواق التصديرية)؛
- تجهيز الأسماك التي لا يجري تصريفها (مثلاً المملحة أو المحفوظة بالتلج حسب المقتضى) وهو ما يتطلب توفير صناديق متوسطة الحجم ومعزولة لحفظ الأسماك تتيحها الوزارات الحكومية المختصة؛
- واستكشاف إمكانية تجليد الإنتاج السمكي لدى شركات تجهيز الأسماك وتبريدها وتوزيعها؛
- والتسويق المباشر للمستهلكين النهائيين باعتبار ذلك نهجاً جديداً قد يكون هاماً لبعض الأعمال التجارية؛
- واستخدام استراتيجيات تسويق بديلة للمساعدة في التخفيف من الحاجة إلى التخزين المطول.

#### 4- المشاكل على مستوى ظروف العمل على طول سلسلة الإمداد

سوف تتأثر ظروف العمل وسلامة صيادي الأسماك في البحار في حال تم خفض عدد الصيادين في الطواقم على متن السفن.<sup>6</sup> ويتعذر على أفراد الطواقم الموجودة على متن سفن صناعية كبيرة الحجم (سفن الصيد بشباك الجر وشباك الجرف الكبرى) الذين يتناوبون على العمل لأسابيع عدة ثم يتم استبدالهم في فترة راحتهم، السفر إلى ديارهم بسبب القيود المفروضة على السفر جواً وفترات الحجر الصحي. وبالتالي، قد يتعين عليهم العمل فترات

<sup>5</sup> يتاح التقرير كاملاً على العنوان التالي [https://www.wto.org/english/news\\_e/news20\\_e/igo\\_26mar20\\_e.htm](https://www.wto.org/english/news_e/news20_e/igo_26mar20_e.htm)

<sup>6</sup> قد ينخفض عدد أفراد الطاقم الموجود بسبب عوامل عدة من بينها العدوى بالفيروس والقيود المفروضة على الحركة وعمليات الإقفال التام.

أطول على متن السفن مما يزيد من حالات التعب والضغط (أيضًا بفعل القلق على صحة أفراد الأسرة في ديارهم) ومن خطر التعرض لحوادث على متن السفن. وقد تواجه أيضًا سفن الصيد الكبيرة الحجم ضمن أساطيل الصيد في المياه النائية حالات إصابة بكوفيد-19 بين أفراد طاقمها أثناء وجودها في البحر. وقد ينتشر هذا الفيروس بسرعة كبيرة بين أفراد طاقم السفينة ولكن من غير المرجح أن تتوافر لهم المساعدة الطبية على الفور. وعند محاولة دخول إحدى الموانئ، قد لا يُسمح للطاقم من غير دولة الميناء بالدخول إلى البلاد. إضافة إلى ذلك، يُعتبر العديد من أفراد الطاقم تمامًا مثل صغار مستزعي الأسماك على أنهم يعملون لحسابهم الخاص وهم غير مؤهلين في الوقت الحاضر لإعانات البطالة أو الإجازة المدفوعة.

ونظرًا إلى السلوك المهاجر للعديد من صيادي الأسماك إضافة إلى الزيارات الدولية المتكررة لمجتمعات الصيد (مثلًا الحركات عبر الحدود) فمن المحتمل أن تتول مجتمعات الصيد المحلية إلى "نقاط ساخنة" للتفشي السريع للفيروس. ومن شأن القيود المفروضة على الحركة أن تؤثر على قطاع الصيد من خلال منع صيادي الأسماك من الاضطلاع بأنشطتهم، إضافة إلى قطاع ما بعد الصيد حيث تكون المرأة مسؤولة بالإجمال عن أنشطة التجهيز والتجارة. وفي حال لم يتم بعد فرض تدابير مقيّدة على الأسواق، قد تكون بائعات الأسماك أكثر عرضة لخطر الإصابة بالعدوى على اعتبار أنّ الأسواق تشهد عبور عدد كبير من الأشخاص ومن الصعب الامتنال للتباعد الجسدي بشكل متسق. ويزداد هذا الخطر في حال عدم وجود مرافق للإصحاح والنظافة. ويشكل الطابع غير النظامي إلى حد كبير لهذا القطاع عائقًا إضافيًا أمام صيادي الأسماك ومستزعيها للاستفادة من الحماية من سياسات سوق العمل وآليات الحماية الاجتماعية مقابل مساهمات. وهذا كله من شأنه أن يفاقم التأثيرات الثانوية لكوفيد-19 بما في ذلك الفقر والجوع.

#### تشمل تدابير حماية الشرائح الأكثر ضعفًا ما يلي:

- ضمان السلامة من خلال السماح فقط للسفن التي تكون طواقمها مكتملة من مغادرة الموانئ للقيام بعمليات الصيد؛
- وتحسين شروط النظافة والإصحاح في أسواق الأسماك خلال فترة الإغاثة/الانتعاش؛
- وتوفير المساعدة لدفع الأجور وفي حالات البطالة لأفراد الطواقم وصغار مستزعي الأسماك العاملين لحسابهم الخاص؛
- ومساندة الفئات الأضعف من خلال تحويلات نقدية وعينية من جانب المؤسسات المحلية (حيث لا توجد خطط وطنية للحماية الاجتماعية)؛
- وتكييف تصميم البرامج (جدول التسليم ومستوى الأرباح) وتخفيف الشروط (مثلًا الإعفاءات من المساهمات) لضمان تغطية أوسع نطاقًا ومناسبة لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك العاملين في القطاع غير النظامي حيث توجد برامج للمساعدة الاجتماعية (التحويلات النقدية والعينية) أو للضمان الاجتماعي؛
- ودعم التنسيق بين المؤسسات من خلال عمليات تبادل المعلومات والبيانات بين السلطات المسؤولة عن تنمية مصايد الأسماك وحوكمتها لضمان استفادة صيادي الأسماك من التغطية في مجالي التنمية الاجتماعية وإعادة تم إلى ديارهم.

## 5- التداعيات على صعيدي الإدارة والسياسات

في حين أنّ إغلاق عمليات الصيد سيعطي متنفسًا لبعض مجموعات الأسماك المستغلة بشكل مفرط، تسري قيود مماثلة على علوم عمليات الدعم وإدارتها. فعلى سبيل المثال، بالإمكان خفض المسوحات لتقييم الأسماك أو تأجيلها وقد يتم تعليق برامج مراقبة مصايد الأسماك الإلزامية بصورة مؤقتة ومن شأن إرجاء الاجتماعات العلمية والإدارية أن تؤجل تنفيذ بعض التدابير الضرورية ورصد تدابير الإدارة. وزاد انخيار أسواق الصادرات من إمكانية تأمين الأسماك من المنتجين المحليين. غير أن الأسواق الوطنية لبعض البلدان صغيرة أو غير موجودة وقد تفوق أساطيل الصيد الوطنية قدرة الأسواق الوطنية مع ما لذلك من تداعيات عدة. وقد تؤدي حالات الإقفال التام إلى قدرة منخفضة في مراكز رصد مصايد الأسماك كما كان الحال في أفريقيا الغربية خلال تفشي إيبولا في الفترة 2013-2016 وحيث لم يكن هناك نقص في الموظفين فحسب، بل تم توجيه الموارد الوطنية المحدودة لتمويل أنشطة الطوارئ مما جعل تلك المراكز عاجزة عن العمل بصورة فعالة. والصيادون الذين يمارسون الصيد "بأمان في البحار" ضمن عملهم الخاص يعملون هذا جيداً وقد يواصلون عملهم أو يعملون على تكييف عملياتهم للاستفادة من الثغرات في الرصد والمراقبة والإشراف للقيام بأنشطة غير مشروعة. ومن شأن عدم مراقبة المخزونات المشتركة وتطبيقها أن يشجع بعض الدول التي تمارس الصيد من هذه المخزونات على التحول إلى مستوى أقل مسؤولية من إدارة عمليات الصيد ورصدها ومراقبتها.

وتشمل التدابير ما يلي:

- العمل، حيثما أمكن ذلك، على تعزيز الإشراف عن بُعد وبرامج الرصد من قبل غير المراقبين (بواسطة الكاميرات والسجلات ونظم الإبلاغ الإلكترونية)؛
- والمحافظة على مستويات الرصد والمراقبة والإشراف لأنشطة الصيد لضمان أعمال تدابير الرقابة وضبط الخطر على متن سفن الصيد خاصة تلك الضالعة في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- والطلب إلى الحكومات إجراء عمليات تقييم وتحديد حلول محددة ضمن شراكة مع الجهات الفاعلة من القطاع.

## شكر وتقدير

أعدت هذه الإحاطة الموجزة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (للاتصال: [FI-Inquiries@fao.org](mailto:FI-Inquiries@fao.org)).